مجتمع

زلزال بقوة 5,8 درجات يضرب مقاطعة إندونيسية

ضرب زلزال بقوة 5,8 درجات على مقياس ريختر، الاثنين، مقاطعة سولاوسي في إندونيسيا. وذكر بيان لوكالة الأرصاد الجوية، أن مركز الزلزال كان على عمق 259 كيلومتراً، ولم ترد أي تقارير حول وقوع خسائر مادية أو بشرية. وانتشلت فرق الإنقاذ مزيداً من الجثث بعد أن تسببت الأمطار الموسمية في سيول بجزيرة سومطرة، ما أدى إلى مصرع 41 شخصاً وفقدان 17 آخرين. وتسببت الأمطار الغزيرة، إلى جانب انهيار أرضي من الحمم الباردة لبركان جبل مارابي في فيضان أحد الأنهار، ليل السبت، وتدمير قرى جبلية. (قنا)

قتلى وإصابات في إطلاق نار بولاية ألاباما

قتل ثلاثة أشخاص، وأصيب 15 آخرون في حادث إطلاق نار وقع بولاية ألاباما جنوبي الولايات المتحدة الأميركية. وذكرت وسائل إعلام محلية، نقلاً عن التحقيقات، أن الحادث وقع، الاثنين، خلال حفل كان يحضره نحو ألف شخص، ونشبت فيه مشاجرة أدت إلى إطلاق النار. وتجري السلطات تحقيقات مكثفة لتحديد هوية المشتبه بهم، والأسباب التي أدت إلى تحول المشاجرة إلى حادث دموي. وتتكرر حوادث إطلاق النار القاتلة منذ سنوات في الولايات المتحدة بدوافع مختلفة، مما يثير جدلاً واسعاً حول انتشار الأسلحة وسهولة بيعها. (قنا)

تحذير من انهيار القطاع الصحي

جددت وزارة الصحة في قطاع غزة، الاثنين، التحذير من انهيار المنظومة الصحية في القطاع في ظل استمرار إغلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي للمعابر الحدودية أمام دخول المساعدات وإمدادات الوقود. وقالت الوزارة في بيان: «ساعات قليلة تفصلنا عن انهيار المنظومة الصحية في قطاع غزة نتيجة عدم إدخال الوقود اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء في المستشفيات وسيارات الإسعاف ووسائل نقل الموظفين». وتفاقمت أزمة دخول المساعدات الإنسانية وإمدادات الوقود إلى قطاع غزة بعد إعلان إسرائيل، الأسبوع الماضي، «السيطرة العملياتية» على معبر رفح البري بين مصر وغزة، وتوقف العمل به، وإغلاقها في 5 مايو/ أيار الماضي، معبر كرم أبو سالم التجاري، بالتزامن مع عمليات عسكرية أخرجت كثيراً من المستشفيات والمرافق الطبية من الخدمة في كافة مناطق القطاع. ويعاني سكان غزة نقصاً حاداً في المواد الغذائية نتيجة استمرار إغلاق المعبرين، ما يهدد بعودة شبح المجاعة إلى القطاع. ومنذ عام 2006، يعيش سكان قطاع غزة تحت الحصار، وفي ظروف معيشية صعبة تفاقمت مع استمرار الحرب وإغلاق المعابر، مما يزيد من تعقيدات حياتهم يوماً بعد يوم، وفي ظل عدم وجود فرص عمل وانعدام مصادر الدخل، يجد السكان أنفسهم عالقين في ظروف معيشية قاسية، حيث بات استمرار الحياة تحدياً يومياً، بينما يتطلعون إلى انتهاء الحرب كمخرج من هذه الأوضاع المأساوية.
(الأناضول)

أطفال يعالجون داخل مستشفى شهداء الأقصى (ياهر النحال/ الأناضول)

مدارس النظام السوري بلا أوراق امتحانات

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

لم تكتفِ وزارة التربية التابعة لحكومة النظام السوري بتحميل الأهالي أعباء المساهمة في ترميم بعض المدارس عن طريق جمع التبرعات وتجهيزها بالمستلزمات المدرسية كلما اقتضت الحاجة، بل لجأت إلى تحصيل ثمن أوراق الامتحانات وتكاليف طباعتها منهم عبر معلمي الصفوف، وبطرق أقرب إلى التوسل والاستجداء. تقول إحدى المعلمات في مدارس ريف دمشق، والتي رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»: «أصبحنا مثل متسولين على أبواب ذوي التلاميذ والطلاب. نتواصل منذ أعوام مع ذوي التلاميذ عبر مجموعات واتساب من أجل خلق حالة من التعاون بين المعلمين وأسر التلاميذ، ومحاولة تحقيق الفوائد العلمية والتربوية والنفسية وغيرها، أما اليوم فأصبحت الغاية من هذا التواصل نقل الواقع السيئ للخدمات والتجهيزات التعليمية، وطلب مساعدات من الأهالي». تضيف: «طالبنا الأهالي خلال العام الدراسي الحالي بشراء معظم الكتب المدرسية لأن الوزارة لم تطبع نسخاً حديثة للبيع في المكتبات المدرسية. وكنا طالبنا مرات أيضاً بتوفير مبالغ للتدفئة وترميم تجهيزات غرف الصفوف، في حين أجرى بعض المعلمين الاختبارات الفصلية على دفاتر الطلاب بسبب عدم توفر أوراق الامتحانات بسبب خجلهم من تحميل الأهالي هذا العبء. واضطر بعضهم أيضاً لجمع ثمن أوراق الامتحانات وتكاليف طباعتها والهدايا التي ستقدم للمتفوقين من أجل ضمان تنظيم الامتحانات النهائية».

وبحسب محمد العمر، أحد المتطوعين في العمل المدني، دعمت فرق عمل مدنية بالتعاون مع أهالي مدينة دوما بريف دمشق ومنظمات دولية، وبمساهمة كبيرة من مغتربين، ترميم 23 مدرسة وتزويدها بالمقاعد والمستلزمات وقرطاسية الامتحانات، وغطى المجتمع المحلي بمفرده تجهيز سبع مدارس. ويشير إلى أن «هذه المبادرة ليست الأولى، إذ اعتاد المجتمع المحلي تعويض العجز الحكومي في السنوات السابقة لتأمين أوراق الامتحانات ولوازمها، وتسديد تكاليف النقل الطلاب إلى المدارس، لكنها نوعية على صعيد الشمولية». وفي محافظة درعا، يتحمل المجتمع المحلي أيضاً تكاليف الامتحانات. ويقول المدرّس محمد الحريري (اسم مستعار) لـ«العربي الجديد»: «أوراق الامتحانات معضلة تواجهها مدارس محافظة درعا، لأن المبالغ المالية التي تمنحها الوزارة لا تكفي إلا لتأمين نسبة 10 في المائة من الاحتياجات». يضيف: «بالنسبة إلى الشهادتين الأساسية والثانوية، يتمثل العائق الأكبر في المواصلات، حيث يتكفل الأهالي بنقل التلاميذ بحافلات بالتعاون مع مديري المدارس». ويشير الحريري إلى أن «البيئة التعليمية غير مريحة للتلاميذ، فالأطفال بين سن السابعة والتاسعة يقدمون امتحاناتهم بواسطة السبورة بعد كتابة المعلمين الأسئلة عليها». يقول أحد المدرسين في الريف الشرقي لمحافظة درعا، رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»: «تضم قاعة الصف أكثر من 40 طالباً، وتسود الفوضى في المكان من دون أن يستطيع المدرّس ضبط الوضع أو إيصال الأفكار بسهولة، ما يؤثر على الحصاد العلمي للتلاميذ، ويحتم إعداد 90 في المائة منهم في المنازل عن طريق الدروس الخصوصية». ويلفت إلى أن «المغتربين ينظمون بالتعاون مع مديري المدارس دورات مجانية للتلاميذ في كل المراحل لمحاولة تحسين مستواهم».

ويقول حسن المنصور، من طرطوس، لـ«العربي الجديد»: «يجمع الميسورون والمغتربون من أبناء المحافظة تبرعات مالية خاصة بدعم التلاميذ والمدارس خلال فترة الامتحانات من أجل توفير أوراق الأجوبة والأسئلة مع تكاليف طباعتها، وتنفيذ مبادرات لتأمين نقل التلاميذ إلى مدارسهم، وطلاب الشهادتين إلى مراكز الامتحانات». وبحسب المنصور الذي يعمل ضمن فريق مجتمع مدني في المحافظة، ستُوزّع 21 مليون ليرة سورية (1500 دولار) على المدارس في أرياف المحافظة، تمهيداً لإنفاق نصفها لجلب لوازم الامتحانات، والباقي لنقل طلاب الشهادتين من الأرياف إلى مراكز الامتحانات وغالبيتها في المدن الرئيسية. ولا يختلف الوضع في مناطق حلب عن طرطوس، حيث يطبق المجتمع الأهلي الآلية نفسها، بحسب ما يقول مدير مدرسة في ريف حلب الجنوبي فضل استخدام سليم الحسين اسما مستعارا. ويتحدث الرجل عن تلقي باقي المدارس مساعدات مالية دورية من المجتمع الأهلي خلال موسم الامتحانات لجلب اللوازم التي عجزت وزارة التربية التابعة للنظام عن توفيرها في السنوات الأخيرة.

تعليم مكلف وشاق

يقول المدرّس المتقاعد نادر الشامي، من أهالي بلدة جرمانا في ريف دمشق، لـ«العربي الجديد»: «أصبح التعليم مكلفاً وشاقاً بخاصة في السنوات الأخيرة، وبتنا نتحمل تكاليف الدروس الخاصة أو المعاهد الخاصة لأبنائنا من تلاميذ وطلاب الشهادات الثانوية والإعدادية تعادل تلك في المدارس الخاصة الباهظة».

تحقيق

يحاول العديد من النازحين من قطاع غزة العودة إلى منازلهم لمعرفة مصيرها، أو جلب وثائقهم الرسمية منها، لكن عشرات منهم فُقد أثرهم، ولا يُعرف إن كانوا معتقلين أم شهداء

حواجز غزة
مصير من يحاول العودة إلى الشمال مجهول

غزة ـ **امجد ياغي**

اختفى عدد كبير من الشبان والرجال الذين حاولوا العودة من جنوبي قطاع غزة إلى مناطقهم في مدينة غزة ومحافظة الشمال، سواء للاطمئنان على مصير منازلهم، أو إحضار أغراض مهمة منها، خصوصاً الوثائق الرسمية وجوازات السفر، أو الهواتف المحمولة. وفقدت عائلات كثيرة أخبار أبنائها بعد تأكدها من كونهم اجتازوا وادي غزة باتجاه الشمال، ولا يعرف حالياً إن كانوا معتقلين أم مصابين أم أنهم شهداء، وحسب شهادات عدة وصلت إلى مؤسسات حقوقية محلية، فهناك عشرات من المفقودين، وبعضهم شوهدوا بالقرب من حاجز الاحتلال الإسرائيلي الذي يقسم القطاع إلى نصفين، والذي أطلق عليه الشارع «749».

وتشير ترجيحات حقوقية إلى اعتقال عدد منهم على الحاجز، وإعدام آخرين ميدانياً، خصوصاً بعد تداول مقاطع فيديو لإعدام جنود الاحتلال أشخاصاً بالقرب من الحاجز قبل شهرين، خلال محاولتهم اجتيازه من أجل العودة إلى مدينة غزة. تعيش أسرة أحمد أبو عودة حالة من القلق، وتترقب أي أخبار عنه منذ نزوحها إلى منطقة المواصي في خانيونس. تقول زوجته فاطمة أبو عودة، إن زوجها الأربعيني حاول العودة إلى منزلهم بمدينة غزة، بعد أن تلقّر أخباراً حول تدمير المنزل أثناء عملية الاحتلال العسكرية على مجمع الشفاء الطبي في مارس/آذار الماضي، وعندما انسحب الجيش توجه رفقة ثلاثة من الشبان إلى هناك، وثلاثتهم فقد أثرهم. يقول شقيقه الأكبر عماد حمودة (40 سنة) لـ«العربي الجديد»: «كنت قد حذرته من غدر الاحتلال، لكنه لم يستجب لتحذيراتي. أرجح أن شقيقي معتقل لأنه اكد لي أنه سيرفع الراية البيضاء عندما يلاحظ أي خطر، لكني لا أضمن أي شيء. لقد أخفى نيته عن والدتي، وكان يريد معرفة مصير المنزل الذي يؤوينا ومعنا أكثر من 30 فرداً من أقاربنا، وكنا قد انتهينا من بنائه قبل عام واحد، كما كان يريد إحضار بعض الأغراض الضرورية». وكشف المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، في منتصف شهر إبريل/نيسان الماضي، عن وجود نحو خمسة آلاف معتقل من مدينة غزة وحدها في سجون الاحتلال، وهؤلاء من تم الحصول على معلومات عنهم بشكل مؤكد، إلى جانب وجود نحو 10 آلاف مفقود، بعضهم تحت الركام بناءً على معلومات توفرت لدى طواقم الدفاع المدني، وآخرون فقدوا خلال النزوح، وآخرون مفقودون لأسباب غير معلومة. ولا تستطيع جهات التنسيق ولا المنظمات الأهلية والحكومية الحصول على أي معلومات مؤكدة حول مصير معتقلي قطاع غزة، وتجري محاولات من نادي الأسير الفلسطيني، وكذلك مؤسسات حقوقية في الضفة الغربية لجمع المعلومات والبيانات عن معتقلي غزة، ويؤكد نادي الأسير أن وتيرة الاعتقالات ارتفعت بشكل كبير منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ويشير نادي الأسير الفلسطيني إلى أن أعداد المعتقلين في الضفة الغربية منذ بداية العدوان الإسرائيلي تتجاوز 8500، ويقدر وجود أكثر من 5 آلاف معتقل من قطاع غزة، من بينهم مئات من العمال الذين كانوا متواجدين في مدن الضفة الغربية، واعتقلوا لكونهم من قطاع غزة. وأكد العديد ممن أفرج الاحتلال عنهم من معتقلي قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، وجود عشرات المعتقلين الذين تم اعتقالهم من داخل منازلهم في مناطق متفرقة من القطاع كحالهم، ووجود العديد من الشبان والرجال الذين اعتقلوا على الحاجز الإسرائيلي أثناء محاولتهم العودة إلى منازلهم في الشمال، ومنهم من رفعوا أيديهم عندما طلب الاحتلال منهم التوقف، ورغم ذلك اطلق عليهم الرصاص الحي، وبعضهم اعتقلوا وهم مصابون. وأفرج الاحتلال صباح الاثنين، عن 76 أسيراً جديداً، كان من ضمنهم اثنان من طواقم جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية، وقد وصلوا في ساعات الصباح الباكر إلى مستشفى شهداء الأقصى في وسط مدينة دير البلح، من أجل الكشف الطبي عليهم نتيجة تعرض معظمهم للتعذيب والتنكيل. ويؤكد أحد المفرج عنهم، والذي فضل عدم الكشف عن اسمه لوجود عدد من أقاربه بين المعتقلين، وجود العديد من الشبان صغار السن ضمن المعتقلين، مع رجال في الأربعينات في العمر، والجميع كانوا يحاولون اجتياز وادي غزة وعبور الحاجز الإسرائيلي للوصول إلى منازلهم، لكن جرى اعتقالهم، وجميعهم تظهر على أجسادهم آثار ضرب وتعذيب، فيما أخرون مصابون بطلقات نارية. يضيف المعتقل المفرج عنه لـ«العربي الجديد»: «شاهدت على هاتفه حتى يستخدم التطبيق البنكي، فكل محاولاته للحصول على بطاقة صراف الي بديلة لم تفلح بسبب إغلاق البنوك، وقرر المخاطرة لإنقاذنا من الجوع، وفي كل مرة أسمع فيها عن مفرج عنهم، أسارع للسؤال إن كان من بينهم أحد يعرفه أو شاهده».

تتابع: «لا توجد أي جهة لنتواصل معها لمعرفة مصيره، والصليب الأحمر يقول إن التنسيق متوقف، وقمت بعمل مناشدة، ونشر تفاصيل على مواقع التواصل الاجتماعي، لكننا لم نتلق أي معلومة حتى الآن، وبعض المفرج عنهم يقولون إن هناك كثيرا من المعتقلين، ولا أعرف شيئاً عن مصيره، وقد سلمت أمري لله». فقد محمد حمودة (36 سنة) بنفس الطريقة أثناء محاولة العودة إلى منزله في حي الرمال بمدينة غزة، بعد أن تلقر أخباراً حول تدمير المنزل أثناء عملية الاحتلال العسكرية على مجمع الشفاء الطبي في مارس/آذار الماضي، وعندما انسحب الجيش توجه رفقة ثلاثة من الشبان إلى هناك، وثلاثتهم فقد أثرهم. يقول شقيقه الأكبر عماد حمودة (40 سنة) لـ«العربي الجديد»: «كنت قد حذرته من غدر الاحتلال، لكنه لم يستجب لتحذيراتي. أرجح أن شقيقي معتقل لأنه اكد لي أنه سيرفع الراية البيضاء عندما يلاحظ أي خطر، لكني لا أضمن أي شيء. لقد أخفى نيته عن والدتي، وكان يريد معرفة مصير المنزل الذي يؤوينا ومعنا أكثر من 30 فرداً من أقاربنا، وكنا قد انتهينا من بنائه قبل عام واحد، كما كان يريد إحضار بعض الأغراض الضرورية». وكشف المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، في منتصف شهر إبريل/نيسان الماضي، عن وجود نحو خمسة آلاف معتقل من مدينة غزة وحدها في سجون الاحتلال، وهؤلاء من تم الحصول على معلومات عنهم بشكل مؤكد، إلى جانب وجود نحو 10 آلاف مفقود، بعضهم تحت الركام بناءً على معلومات توفرت لدى طواقم الدفاع المدني، وآخرون فقدوا خلال النزوح، وآخرون مفقودون لأسباب غير معلومة. ولا تستطيع جهات التنسيق ولا المنظمات الأهلية والحكومية الحصول على أي معلومات مؤكدة حول مصير معتقلي قطاع غزة، وتجري محاولات من نادي الأسير الفلسطيني، وكذلك مؤسسات حقوقية في

عاد كليروت للبحث عن أغراض شخصية بين ركام منازلهم (داود ابو الكاس/ الأناضول)

5000
العدد التقديري لمن اعتقلتهم قوات الاحتلال من مدينة غزة وحدها بحسب المكتب الإعلامي الحكومي.

الدفاع المدني في غزة خسر 80% من قدراته

يزداد عجز طواقم الدفاع المدني في غزة، بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي، بالتزامن مع الإغلاق الكامل للمعابر، ومنع دخول الآليات اللازمة للحفر والإنقاذ

غزة ـ **علاء الحلو**

لم تستطع طواقم الدفاع المدني الفلسطيني انتشال نحو 30 شهيداً من تحت أنقاض منزل عائلة أبو شريعة جنوبي قطاع غزة، بعدما قصفته الطائرات الحربية الإسرائيلية. ونتج ذلك من وجود عجز كبير في معدات الحفر والإنقاذ تسبب في فُقدان أكثر من 10 آلاف فلسطيني تحت الركام، واستشهاد نحو 35 ألفاً، من بينهم 68 شهيداً من طواقم الدفاع المدني نفسه التي استهدفت مباشرة بهدف إعاقة عمليات الإنقاذ. تعود فصول معاناة جهاز الدفاع المدني في غزة إلى ما قبل الحرب الإسرائيلية في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إذ يخضع القطاع لحصار مُشدد منذ 17 عاماً، بمنع إدخال المعدات الثقيلة وسيارات الإسعاف والشاحنات المخصصة للحفر وإزالة الركام وتنفيذ مهمات الإنقاذ وإخماد الحرائق. وزاد الاستهداف الإسرائيلي لمنازل المواطنين والبنى التحتية خلال الحرب الحالية حجم المآساة. وحالياً تتضاعف التحديات التي يواجهها جهاز الدفاع المدني في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة التي تتعرض لعملية عسكرية. ويفتقر جهاز الدفاع المدني في المدينة إلى وسائل تسمح بتنفيذه عمليات الإنقاذ والتعامل مع الأزمات بتأثير تهالك المعدات جراء طول مدة الحصار، والتداعيات الخطيرة للعدوان المتواصل منذ 7 أكتوبر الماضي، وعدم السماح بدخول معدات جديدة للتعامل مع الأحداث المتسارعة.

يقول عمار عبد الرزاق الذي فقد شقيقين مع أبنائهما تحت أنقاض مبنى جرى تدميره، لـ«العربي الجديد»: «لم نستطع إلقاء نظرة الوداع الأخيرة على المتوفين، بسبب عدم قدرة طواقم الدفاع المدني على انتشال جثامينهم، واعتبروا جميعهم في عداد الشهداء المفقودين». ويؤكد أن «الأوضاع كارثية في غزة، ولم يستطع كثير من الأهالي دفن أبنائهم بسبب القصف المتواصل وانعدام الإمكانات الخاصة بإزالة الركام، علماً أنه كان يمكن إنقاذ البعض لو امتلك جهاز الدفاع المدني أدوات تدعم مهمات الإنقاذ». من جهته، يصف المتحدث باسم جهاز الدفاع المدني، الرائد محمود بصل، في حديثه لـ «العربي الجديد»، واقع الجهاز بأنه «صعب جداً في ظل تهالك نحو 80% من قدرة العمل على صعيد المعدات، وتواصل التهديدات الإسرائيلية بشن عملية عسكرية واسعة في رفح ستتسبب في كوارث، في ظل تكدّس مئات الآف النازحين فيها، وفي حال حصلت هذه العملية لن يستطيع جهاز الدفاع المدني التحرك لإنقاذ الضحايا أو إجلاء الشهداء». ويُرجح بصل صعوبة تحرّك طواقم الدفاع المدني إلى ثلاثة أسباب رئيسية، أولها عدم توفر التصريحات اللازمة لفعل ذلك في المناطق المستهدفة التي يصفها الاحتلال الإسرائيلي بأنها «مناطق قتال مُغلقة وخطيرة يستحيل التحرك فيها، ما يعني أن كل من يُصاب فيها سيفقد حياته بشكل حتمي لأننا لن نستطيع الوصول إليه».

ويوضح أن السبب الثاني يرتبط بصعوبة التحرك وسط كثافة النيران. أما السبب الثالث فيتمثل في الشح الكبير في الإمكانات «فالجهاز غير قادر على انتشال ضحايا من تحت الأنقاض، بسبب عدم توفر الجرافات والحفارات، ما يتسبب في ارتفاع عدد شهداء المجازر الإسرائيلية المتواصلة، وأيضاً في توسيع رقعة المخاطر الصحية الناجمة عن سرعة تحلل الجثامين بتأثير ارتفاع درجات الحرارة». ويوضح بصل أنه «مع بداية التهديدات الإسرائيلية لرفح، وصلت مناشدات عدة إلى الدفاع المدني الذي لم يستطع التحرك لتلبية طلبات الاستغاثة. وسيتضاعف حجم الأزمة والمأساة إذا جرى توسيع العملية العسكرية إلى كل مناطق مدينة رفح».

ولا يستبعد تكرار السيناريو الذي اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي في المحافظات الشمالية لقطاع غزة، أو في مدينة خانيونس جنوبي القطاع، حيث فقد جهاز الدفاع المدني نسبة 80% من قدراته العملية. ويرجح أن يتفاقم سوء الوضع الإنساني، في ظل عدم القدرة على الإنقاذ والتعامل مع التهديدات والأزمات الكبيرة. ويطالب بصل المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للحماية المدنية، والجهات ذات العلاقة، بالتدخل فوراً لحماية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للعدوان الإسرائيلي، والضغط للسماح بإدخال المعدات الثقيلة اللازمة لتنفيذ طواقم الدفاع المدني مهمات إنقاذ حياة المصابين وانتشال الشهداء الذين تتحلل جثامينهم تحت الركام الذي خلّفه الاحتلال، والذي يقدّر خبراء بأن كمياته وصلت إلى 37 مليون طن في كلّ محافظات غزة.

مهمات الدفاع المدني في غزة أكبر من إمكاناته (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

عجز الدفاع المدني منع انقاذ كليروت في غزة (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

لا تعرف عائلات كثيرة مصير أبنائها الذين حاولوا الوصول إلى الشمال

لا توجد جهة يمكنها معرفة مصير المفقودين في غزة

منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، وقد شوهدت جثامين البعض منهم قرب حاجز شارع الرشيد، وهناك آخرون لا يعرف أحد مصيرهم، ويعتقد أنهم إما تم إعدامهم أو اعتقلوا». يضيف: «تأكدت صعوبات ملف المفقودين بعد العدوان نظراً لأن الاحتلال سلم الجانب الفلسطيني جثامين تم تصنيفها على أنها مجهولة الهوية، مع بعض الملامح الأخيرة التي رصدت في الجثمان، ما يعني أنه سيكون من الصعب تحديد هويات المفقودين في قطاع غزة بعد انتهاء العدوان، وقد يستغرق هذا الملف سنوات قبل أن يتم البت فيه».

في المعتقلات القريبة من غلاف غزة العديد ممّن حاولوا اجتياز وادي غزة باتجاه الشمال، وعدد منهم أكدوا لي وجود شهداء وانهم منعوا من الاقتراب من جثامينهم، وان التحقيق معهم كان على خلفيات أمنية، بينما جميعهم كانوا يؤكدون أنهم يرغبون في العودة إلى منازلهم لتفقدها». في يناير/كانون الثاني الماضي، قرر ماجد رزق (29 سنة) العودة إلى منزله الواقع في منطقة الشيخ عجلين، من أجل إحضار جوازات السفر الخاصة بأسرته المكونة من سبعة أفراد، بعد أن أبدى شقيقه المغترب في بلجيكا استعداده لإرسال المال اللازم لدفع كلفة التنسيقات الأمنية المصرية. حاول رزق العودة إلى المنزل لكنه فقد على الحاجز الإسرائيلي، ولا تزال عائلته تناشد الصليب الأحمر والمؤسسات الحقوقية لمعرفة أي أخبار عنه. يعمل الحقوقي محمد عبد الرحمن ضمن فريق لتقصي الحقائق حول المفقودين والمعتقلين في قطاع غزة، وقد رصدوا أعداداً كبيرة من المفقودين على الحواجز الإسرائيلية عبر شهادات من أهاليهم. يقول عبد الرحمن لـ«العربي الجديد»: «لاحظنا ارتفاع أعداد الشباب الذين يندفعون بسبب اليأس لعبور وادي غزة باتجاه المنطقة الشمالية، ووردتنا الكثير من القصص حول شبان مفقودين

مهاجرو المتوسط... معضلة خنق أوروبا منظمات الإنقاذ

تؤكد منظمات تنفذ مهام إنقاذ مهاجرين في البحر المتوسط تزايد عرقلة جهودها، وتشدد على أن هذا الأمر يكلّف أشخاصاً يائسين يبحثون عن أمان أثماناً كبيرة، لكن رؤية الحكومات الأوروبية مختلفة

برلين ـ **شادي عاكوم**

تواجه دول أوروبية معضلة سياسية وأخلاقية في التعامل مع عمليات الإنقاذ البحري المرتبطة بأزمة الهجرة السرية الجماعية عبر البحر الأبيض المتوسط التي تنفذها منظمات دولية غير حكومية، خصوصاً أن المنظمات تتحدث عن انتهاكات للقانون الدولي، وتطالب الاتحاد الأوروبي بالمساعدة. وفعلياً، اعتمدت دول أوروبية عدة، مثل إيطاليا، سياسات أكثر صرامة ضد النشاطات الإنسانية للمنظمات التي تنفذ مهام الإنقاذ البحري، حتى إن بعض الحكومات اتهمت جيرانها بتمويل أنشطة المنظمات. ويحتدم النقاش في القارة العجوز حالياً حول ما إذا كانت مهام إنقاذ المهاجرين في البحر واجباً إنسانياً أم عاملاً يجذب المهاجرين الفارين من مناطق الحروب والأزمات. لا ويحتج العديد من منظمات الإغاثة الألمانية والأوروبية، التي تنفذ عمليات للإنقاذ البحري، على احتجاز سلطات دول أوروبية، بينها إيطاليا، سفنها، وعلى عدم السماح لها بالإبحار بأريحية. أما السلطات فتتهم المنظمات بـ«جلب اللاجئين من البحر الأبيض المتوسط إلى الشاطئ بعد نقلهم من أعالي البحار»، وهو ما تنفيه المنظمات مؤكدة أن «هذه المزاعم تبقي مهام الإنقاذ خارج منطقة العمليات، وتؤخر بشكل غير مبرر تنفيذ مهام إنقاذ يحتاجها الناجون لتلقي مساعدات طبية حيوية على الأرض، ورعاية مناسبة للبحث عن ناوى». وفي ظل هذا الواقع، تتفاقم الآثار الضارة لاتهامات الحكومات الأوروبية المنظمات، والتي تترافق مع تدابير ميدانية قاسية، بينها تخصيص موانئ بعيدة لإنزال سفن هذه المنظمات الأشخاص الذين أنقذوا، وهو ما يحصل مثلاً في شمال إيطاليا، علماً أن بعض موانئ الإنزال محددة في مناطق يستغرق بلوغها إجراء رحلة لمدة 5 أيام، وقطع مسافة أكثر من 1600 كيلومتر من موقع عملية الإنقاذ. وتنتقد هذه الممارسات الحكومية القانون البحري الدولي، الذي ينص على نقل الأشخاص الذين يجرى إنقاذهم من محنهم في البحر إلى مكان آمن في أسرع وقت. ويفيد موقع منظمة «سي واتش» بأن سفن الإنقاذ اضطرت العام الماضي إلى قطع إجمالي مسافة إضافية تجاوزت 150.500 كيلومتر للوصول إلى موانئ حددتها سلطات دول أوروبية في مواقع نائية، في حين كان يمكن تجنب ذلك عبر النزول في موانئ أكثر قرباً مثل صقلية ولامبيدوزا. ويذكر موقع «ستاتيستا» أنه حتى نهاية العام الماضي، غرق حوالي 29098 شخصاً في البحر الأبيض المتوسط. وأعلن خفر السواحل القبرصي، مطلع إبريل/نيسان الماضي، إنقاذ 270 شخصاً أبحروا من لبنان. ولمحاولة وقف عرقلة أنشطتها، كانت منظمات بينها «سي وتش» و«إس أو إس» و«سي آي»، وتلك التابعة لأطباء بلا حدود، في بيان مشترك، بضمان حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين الناجين في البحر من خلال منح سفن الإنقاذ القدرة على تقديم مساعدات كاملة لهم، وإنزال من أنقذوا في أقرب مكان من أجل منع المزيد من الخسائر في الأرواح في البحر. كما دعا البيان الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء كافة أشكال الدعم المادي والمالي لخفر السواحل الليبي، وأيضاً للحكومة المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وشدد البيان على أن إنقاذ السفن الأشخاص المتكوبين واجب استناداً إلى القانون البحري الدولي، واعتبر أن «اللعبة السياسية لا تنتهك القانون الدولي والأوروبي فحسب، بل تقلّص القدرة على تنفيذ مهام الإنقاذ، ما يتسبب في عواقب كارثية قد تجعل البحر الأبيض المتوسط أحد أخطر طرق الهروب في العالم». وقد تدفع منظمات الإنقاذ غير الحكومية التي تنتهك القوانين الإيطالية غرامة تصل إلى 10 آلاف دولار، مع احتجاز سفنها 20 يوماً على الأقل، وصولاً إلى احتمال مصادرتها. في المقابل، لا تزال الحكومة الفيدرالية في ألمانيا تلتزم بالأولويات الإنسانية التي تعتبر أن السماح بغرق طالبي اللجوء ليس خياراً مبرراً بالنسبة إلى الدول الدستورية الغربية. ولم تتوانَ لجنة الميزانية في البرلمان الألماني «بوندستاغ» في موافاة تمويل المنظمات التي تنفذ عمليات إنقاذ في البحر المتوسط بنحو 8 ملايين دولار حتى عام 2026.

وبحسب الحكومة الفيدرالية الألمانية، أنقذت منظمات الإغاثة التابعة للبحرية الألمانية نحو 4900 شخص من البحر الأبيض المتوسط العام الماضي. ووسط التناقض القاسي والاختلافات الكبيرة في توجهات الدول الأوروبية في التعامل مع أزمات الهجرين السريين، يعتبر المحلل السياسي نيكولاس بوسبه أن «ألمانيا لا يجب أن تضع أي أعباء اضافية على دول جنوب أوروبا»، معتبراً أن «الإصلاحات معقدة جداً رغم إبداء مرونة في شأن ضرورة وضع حلول».

ويشدد على أن استهداف المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط لا يقلل حوافز مشاركتهم في عمليات عبور خطيرة، كما يساهم ربما في زيادة نشاط المهربين وأساليبهم باستغلال هؤلاء المهاجرين. وزادت حالات الدخول غير الشرعي إلى ألمانيا العام الماضي مقارنة بعام 2022، وسجلت الشرطة الفيدرالية الألمانية دخول 128 ألف مهاجر سرّي، بزيادة نحو 39 في المائة عن عام 2022. وتخلص تعليقات إلى أن السياسيين الألمان يجب أن يدرسوا إذا كان من الحكمة فرض أعباء غير مباشرة على شريك مهم في الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا. وتشير إلى أنه إذا كان الاختلاف الحاكم في ألمانيا سيمضي في دعم عمليات الإنقاذ البحري، فيجب أن تنظم دول التكتل هذا الأمر أو تساهم على الأقل في مساندة المهاجرين. يُشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يحاول تحسين تنسيق عمليات الإنقاذ البحري، وأسس لهذه الغاية العام الماضي مجموعة اتصال لعمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط، والتي عقدت عدة اجتماعات من دون أن تحقق نتائج حاسمة أو مثمرة. ولا تزال تتعالى الأصوات التي تعترض على الانتهاكات التي تطاول اللاجئين مع توثيق الاستغلال والعنف على نطاق واسع، خصوصاً تلك التي يواجهها الفارون من ليبيا والمغرب وتونس، ما يشكل جرائم ضد الإنسانية وفقاً للأمم المتحدة، علماً أن دولاً مثل إيطاليا وإسبانيا متهمة بالتواطؤ فيها.

وزادت حالات الدخول غير الشرعي إلى ألمانيا العام الماضي مقارنة بعام 2022، وسجلت الشرطة الفيدرالية الألمانية دخول 128 ألف مهاجر سرّي، بزيادة نحو 39 في المائة عن عام 2022. وتخلص تعليقات إلى أن السياسيين الألمان يجب أن يدرسوا إذا كان من الحكمة فرض أعباء غير مباشرة على شريك مهم في الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا. وتشير إلى أنه إذا كان الاختلاف الحاكم في ألمانيا سيمضي في دعم عمليات الإنقاذ البحري، فيجب أن تنظم دول التكتل هذا الأمر أو تساهم على الأقل في مساندة المهاجرين. يُشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يحاول تحسين تنسيق عمليات الإنقاذ البحري، وأسس لهذه الغاية العام الماضي مجموعة اتصال لعمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط، والتي عقدت عدة اجتماعات من دون أن تحقق نتائج حاسمة أو مثمرة. ولا تزال تتعالى الأصوات التي تعترض على الانتهاكات التي تطاول اللاجئين مع توثيق الاستغلال والعنف على نطاق واسع، خصوصاً تلك التي يواجهها الفارون من ليبيا والمغرب وتونس، ما يشكل جرائم ضد الإنسانية وفقاً للأمم المتحدة، علماً أن دولاً مثل إيطاليا وإسبانيا متهمة بالتواطؤ فيها.

تحتج منظمات إغاثة على احتجاز سلطات دول أوروبية سفنها

على متن سفينة إنقاذ لمنظمة أطباء بلا حدود بين ليبيا وإيطاليا (سيمونيي بوكاشيو/ Getty)